الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.5

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
31 October 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دياث دي لا غواورديا (نائب الرئيس) . . . . . (إسبانيا)

فيما بعد: السيد دجاني (الرئيس) . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17119 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى السيد دياث دي لا غواردیا (إسبانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ثامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن أهداف التنمية المستدامة قد أُدمجت في الخطة الثامنة من الخطط الوطنية الخمسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي كان منصوصا عليها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بغية إزالة الذخائر غير المنفجرة التي لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام سبل عيش الناس والتنمية الوطنية، قد تم إدماجها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي أيلول/سبتمبر، التقى رئيس الوزراء بالأمين العام في فيينتيان وأعلنا رسميا البدء ببرنامج من أجل مواصلة ذلك العمل.

٢ - وأضاف أن تعزيز الشراكة القائمة أمر في غاية الأهمية لتعبئة الموارد الكافية ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورأى أن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يدعم الاحتياجات والأولويات الإنمائية المحددة للبلدان ذات الأوضاع الخاصة. وأفاد بأن المساهمات المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، قد حققت الكثير في سياق دعم الجهود التي تبذلها حكومته للقضاء على الفقر ورفع بلده من قائمة أقل البلدان نموا.

٣ - وقال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كانت من بين أوائل البلدان التي صدّقت على اتفاق باريس المعتمد تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأعرب عن أمله في أن يبدأ نفاذه بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٤ - **السيدة عبد الله** (ماليزيا): قالت إن ثمة تهديدا يلوح بوقوع أزمة اقتصادية أخرى، ومن شأن هذه الأزمة أن تؤثر بوجه خاص على الاقتصادات الصغيرة. وينبغي تعزيز الأطر التنظيمية المالية الدولية، والاضطلاع أيضا بأنشطة الرصد والإشراف في ظل توافر تدابير مالية فعالة. وأفادت بأن ماليزيا تدعو إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان ذات الأوضاع الخاصة.

٥ - كما أن ماليزيا تؤكد مجددا الأهمية القصوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا التعاون لا ينبغي اعتباره بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمّل له.

٦ - وتابعت بالقول إن البلدان المتوسطة الدخل قد أحرزت تقدما كبيرا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تحققت بحيث لا تواجه البلدان المعنية أي تراجع. ولا بد من معالجة النقص في الموارد لكفالة إحراز تقدم في خطة عام ٢٠٣٠. كما يتعين وضع سياسات فعالة لإعادة التوزيع وتقديم الدعم على صعيد الخدمات الاجتماعية من أجل مواصلة التصدي للفقر.

٧ - وفي ماليزيا، كان رسم سياسة مدروسةٍ بعناية لإعادة التوزيع، قائمة على تعزيز النمو والتنمية، عاملا حاسما في دفع عجلة الاقتصاد. وتشكل السياسات السليمة المعتمدة في مجال البيئة جزءا من النهج الذي تتبعه ماليزيا لتحقيق الاستدامة. وقد أتاحت عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية المنفذة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إجراء تبادل للخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. لذا تودّ ماليزيا المشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي لعام ٢٠١٧ من أجل إطلاع سائر المشاركين على التقدم الذي تحرزه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٨ - **السيد وافي** (النيجر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن تحقيق النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

أمر يكتسي أهمية جوهرية بالنسبة للقارة الأفريقية والبلدان النامية ككل. ورأى أن الدورة الحالية للجنة تتيح منبرا هاما وأداة لكفالة تحسين كفاءة آليات التنفيذ. وأفاد بأن عملية تحديد الأولويات الأفريقية قد استرشدت بخطة عام ٢٠٦٣، التي تمثّل الإطار الاستراتيجي الخاص بالقارة من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي، بالاعتماد على المبادرات السابقة والحالية المتخذة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، والسعي إلى الإسراع في تنفيذها، بما في ذلك إتمام الأعمال غير المنجزة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وأضاف أنه لن يمكن تحقيق أي جانب من أهداف التنمية المستدامة في حال عدم توافر الوسائل الضرورية للتنفيذ. ولذلك يتعين الوفاء بالالتزامات المعلنة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والتصدي لتدفقات الأموال والموارد غير المشروعة من أفريقيا؛ وكفالة سبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة منصفة وبتكلفة ميسورة؛ واستبدال التدابير التجارية التقييدية بنظام تجاري قوي متعدد الأطراف.

١٠ - وأفاد بأن أفريقيا التي لم يكن لها دور يُذكر في حدوث تغير المناخ، تعاني كثيرا من الآثار الضارة لتلك الظاهرة، على نحو يهدد بتقويض مكاسب التنمية التي تحققت على مستوى القارة. فهي تواجه العواقب الناجمة عنها، ويُذكر منها الجفاف والفيضانات وتفشي الأمراض المرتبطة بتغير المناخ، والتشرد الناجم عن تغير المناخ وفقدان النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وارتفاع درجات الحرارة. ولذا تتطلع مجموعة الدول الأفريقية إلى انعقاد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتأمل في أن تتيح المزيد من الفرص للتعجيل بوتيرة الجهود المبذولة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ.

١١ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إنه يجب الإسراع في تنفيذ كلّ من خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا إذ أن تحقيق الازدهار في المستقبل يعتمد إلى حد كبير على هذا الأمر. ورأى أن توافر التضامن والتعاون على الصعيد الدولي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي، مضيفا أنه يتعين وضع إطار مشترك فيما يتعلق بالتجارة ونقل التكنولوجيا سعيا إلى معالجة الأزمة الاقتصادية، والإسراع في تنفيذ عملية الإنعاش، وإقامة مجتمعات أكثر شمولا. وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تعالج بنيان النظام المالي والتجاري الدولي المصمَّم لمراعاة البلدان المتقدمة النمو ومعاقبة أقل البلدان نموا.

١٢ - وسيشكل تمويل التنمية عاملا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويعدُّ توفير المساعدة الإنمائية الرسمية عاملا ذا أهمية محورية في هذا السياق.

١٣ - ورأى أنه لا بد من وضع تعريف جديد لمصطلح ”البلدان المتوسطة الدخل“ بما يراعي الاختلالات الهيكلية، نظرا لأن تلك الاختلالات لا تنعكس في البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يتم تحديد متوسط الدخل فيما بين الفئات السكانية. وأضاف أن التركيز الجديد على أوجه التفاوت الشديدة بوصفها كابحا للتنمية المستدامة يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام و لم يعد بالإمكان تجاهلها في نظام تصنيف البلدان. ويجب أيضا النظر في عناصر أخرى، مثل الفقر، والاستثمار، وتحقيق الوفورات، والإنتاجية، والابتكار، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والبيئة. ويتعين أن يكون هناك وعي أكبر بالاحتياجات المتغيرة للمجتمعات الآخذة في التطور على مستويات مختلفة.

١٤ - وتابع قائلا إنه لا بد من إصلاح هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، وبخاصة النظام المالي والنقدي الدولي، لكفالة قدر أكبر من الكفاءة والتنسيق. ويمكن تحقيق ذلك من

خلال زيادة مشاركة الأمم المتحدة وتحقيق المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من الإصلاحات إرساء الديمقراطية وتحقيق المساواة بوصفهما المبدأين التوجيهيين للحوكمة، وإتاحة مشاركة أكبر من جانب البلدان النامية في عمل مؤسسات بريتون وودز، باعتبار ذلك حاجة ضرورية لتعزيز شرعية تلك المؤسسات وفعاليتها.

١٥ - ودعا إلى إعادة هيكلة الديون السيادية على المستوى المتعدد الأطراف لأن هذه المشكلة تؤثر على عدد كبير جدا من البلدان. ورأى أن من المهم معالجة مسألة عدم توافر معايير دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وذكر الحاجة الملحة لإيجاد استجابة مناسبة للمطالبات بعدم سداد الديون. وأفاد بأن السلفادور وبوليفيا ستشتركان في استضافة حلقة عمل بشأن مكامن الضعف الناشئة عن الديون السيادية وإمكانية إيجاد آلية جديدة لإعادة التفاوض بشأن الدين من خلال الاستفادة من عمليات الجمعية العامة. ومن المقرر عقد حلقة العمل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ورأى أن من شأن إحراز تقدم على هاتين الجبهتين الإسهام في جعل الاقتصاد العالمي أوفر صحة وأكثر عدلا ونموا.

١٦ - وقال إن السلفادور ترحب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي سيكفل حماية السلامة والكرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم، مع الاعتراف بالإسهامات القيّمة للعمال المهاجرين في بلدانهم الأصلية، ولا سيما في شكل التحويلات المالية، وكذلك في بلدان المرور العابر وبلدان المقصد.

١٧ - **السيد سيفيا بورخا** (إكوادور): قال إن الحاجة إلى إدخال تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي هي ذات صلة بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن التجاوزات الناجمة عن النظام المالي الدولي قد أدت إلى اتساع فجوة التفاوتات في جميع أنحاء العالم. ويتعين إقامة حوار لتعزيز الشفافية والأطر التنظيمية والحوكمة الرشيدة في النظام المالي الدولي، ومن ثم تعزيز السلام والاستقرار الدوليين.

١٨ - وأضاف أن النظم الضريبية هي أداة من الأدوات الإنمائية التي يمكن الاستعانة بها للقضاء على الفقر وتحقيق توزيع أفضل للدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها، والقضاء على أشكال تراكم الثروة غير المشروعة على أساس ممارسات المضاربة والأرباح المتأتية من التدهور البيئي. واعتبر أن محاولات التهرب من دفع الضريبة والتدفقات المالية غير المشروعة والملاذات الضريبية تشكل تحديا مشتركا يجب التصدي له. وأوضح قائلا إنه في إكوادور، كان ما قدره ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مخبَّأ في الملاذات الضريبية. وأكد أنه سيكون من الممكن تنفيذ العديد من المشاريع للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في حال توافر ضريبة الدخل المتأتية من تلك الأموال. ومن شأن الاستفتاء الذي سيجري تنظيمه في عام ٢٠١٧ أن يحدد درجة التأييد الشعبي لتدبير حظر استخدام الملاذات الضريبية من جانب جميع الموظفين العموميين، بمن فيهم الذين يُنتخبون انتخابا شعبيا.

١٩ - وقال إن التعاون الإنمائي لئن كان مفيدا، فهو لا يشكل سوى نقطة في بحر لمواجهة الظلم، نظرا إلى الكمية الهائلة من الموارد غير المحصَّلة. والتنمية هي مسألة سياسية. وينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ هيئة حكومية دولية ملزِمة، على أسس ديمقراطية، لمناقشة المسائل الضريبية وإزالة الملاذات الضريبية.

٢٠ - وأفاد بأن نموذج التنمية الإكوادوري يستند إلى مفهوم ”العيش الرغيد“، وهو رؤية الأسلاف للكون التي

يجري من خلالها السعي إلى بناء مجتمع من الوئام بين البشر من جهة، وبين البشر والطبيعة من جهة ثانية. ويولي هذا النموذج الأولوية للبشر لا لرأس المال، ولتلبية الاحتياجات الأساسية لدى الأغلبية لا لتجاوزات السوق غير المنظمة. وأكد أن نماذج التنمية القائمة على أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، التي لا تعترف بالقيود البيئية وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي غير المحدود وتراكم الثروة، هي نماذج غير مستدامة. ومن المفارقة أن يتم دعم حرية حركة السلع ورأس المال بغية توليد أقصى قدر ممكن من الأرباح، بينما تُفرض العقبات على حرية حركة الأشخاص بحثا عن عمل لائق؛ ورأى أن هذا الرأي لا يمكن الدفاع عنه أو قبوله من الناحية الأخلاقية.

٢١ - وأفاد بأن إكوادور قد اقترحت إنشاء محكمة عدل بيئية دولية تُعنى بإصدار العقوبات على انتهاكات حقوق الطبيعة وإقامة التزامات تتعلق بالدين البيئي واستهلاك السلع البيئية. فلا معنى لأن تقوم المحاكم بمحاكمة البلدان عن تدابير يُفترض أنها تضرّ باستثمارات الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، في حين لا توجد أي محاكم لمحاكمة الكيانات التي تلحق الضرر بالبيئة. ولا بد من أن توضع جانبا فكرة أن الدولة هي الكيان الوحيد الذي يمكن أن ينتهك حقوق الإنسان، لأن ثمة انتهاكات أخرى ترتكبها جهات دولية أخرى، ولا سيما الشركات عبر الوطنية. وختم كلامه بالقول إن إكوادور تعرضت لانتهاكات على يد جهة من غير الدول عندما تسببت شركة ''شيفرون تكساكو'' في تلوث الأنهار والغابات والتربة في منطقة الأمازون، مما أدى إلى تفشي المرض ووقوع خسائر في الأرواح.

٢٢ - **السيد دينغا** (الكونغو): قال إنه أُشير خلال الدورة الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها البلدان عند شروعها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف إنه ينبغي للجنة أن تستفيد مما أصدره المنتدى من توصيات وأن تولي اهتماما خاصا إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات حتى يتسنى تعزيز القدرات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ الأهداف. وذكر أن التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب تعزيز الشراكات.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الكونغو بدأ يُمسك بزمام خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تنظيم حملة شاملة للبلد بأسره للتوعية بأهداف التنمية المستدامة في سياق وضع استراتيجية وطنية للتنفيذ، واستحداثِ برنامج للحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن تردّي الأراضي وإزالة الغابات. وتحقيقا لهذه الغاية، تسعى حكومة بلده إلى تلقي دعم دولي في مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٢٤ - وذكر أن الكونغو وقّع على اتفاق باريس في وقت سابق من هذا العام، وهو يدعو الدول إلى الإسراع بالتصديق على الاتفاق بحيث يدخل حيز النفاذ في المستقبل العاجل. وفي ضوء انعقاد الدورة الثانية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يحثّ الكونغو اللجنةَ على تقديم الدعم لتوطيد المكاسب المحققة في إطار اتفاق باريس.

٢٥ - **السيد إفاميبدال** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه ينبغي للجنة أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الرؤية المشتركة المتجسدة في خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك في استعراض تنفيذها، حتى يتسنى القيام بأية تصحيحات ضرورية وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وقال إن حكومة بلده، إذ أخذت في الاعتبار الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، آثرت إدماج أهداف التنمية المستدامة في

خطتها الاستراتيجية الوطنية للتنمية. وتمثل الخطة إطاراً لتنسيق السياسات والإجراءات، يأخذ في الاعتبار قضايا تغير المناخ، والأولويات المنصوص عليها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والهدف المتمثل في الارتقاء بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مستوى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١ بناء على الإصلاح الزراعي، وإلى مستوى بلد صاعد بحلول عام ٢٠٣٠ بناء على كثافة التصنيع، وإلى مستوى بلد متقدم النمو بحلول عام ٢٠٥٠ بصيرورته مجتمع معرفة. وأشار إلى أن الخطة ستُنفذ بواسطة خطط خمسية، تبدأ أولها في عام ٢٠١٧.

٢٧ - وتابع قائلا إن الأولوية التي تتوخاها الخطة الخمسية الأولى هي تعزيز رأس المال البشري بالاستفادة من العائد الديمغرافي، وهو ما يتطلب تعاونا وثيقا بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي على الصعيدين الوطني والدولي لكفالة تحقيق نمو اقتصادي وطيد مستدام، يكون قبل كل شيء نموا يشمل الجميع. ولذلك، يُولَى اهتمام خاص إلى احتياجات الشباب والنساء فيما يتعلق بالصحة والتعليم وفرص العمل على وجه التحديد.

٢٨ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تعمل على الحد من الفقر وإعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي وإرساء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق رفاه السكان. وذكر أنه يجري أيضا بناء البنى التحتية في مجال النقل لتوفير منافذ لمنتجات الزراعة والتعدين ولتكون للناس والبضائع قدرة أكبر على التنقل. وإضافة إلى التحدي المتمثل في تعزيز النظام الوطني للإحصاء والتعداد حتى تتسنى إتاحة بيانات محدثة موثوق بها لأغراض وضع ومتابعة وتقييم البرامج الإنمائية، يواجه بلده أيضا تحديات في الحصول على التمويل بشروط أكثر مرونة ومن مصادر متنوعة. وقال إن البلد يمر بمرحلة حاسمة تتمثل في إرساء اللامركزية في الميدان الإداري استجابةً لشواغل القواعد الشعبية. فهناك لدى كل مقاطعة من المقاطعات الست والعشرين المنشأة حديثا سلطات انتخبها الشعب في عام ٢٠١٦. وأكّد أن التجربة الديمقراطية الجديدة ستستمر بعقد انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة للجميع في جو سلمي.

٢٩ - وانتقل إلى موضوع تغير المناخ، فقال إنه يشكل تحديا بيئيا لم يسبق له مثيل. وأضاف أن حكومة بلده شرعت، عقب توقيعها على اتفاق باريس، في العمل على استكمال عملية التصديق عليه قبل نهاية السنة. وهي ترحب أيضا باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين مؤخرا. فالآلاف يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. ولا بد من وضع حد لذلك ومعالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى، ألا وهي الفقر والنزاع المسلح وانعدام القدرة على مواجهة الكوارث، حتى يتسنى لجميع المواطنين في العالم، وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، أن يعيشوا في سعادة وسلام في بلدانهم.

٣٠ - واستطرد قائلا إن عدم ترك أحد خلف الركب أمر لن يتحقق إلا عندما تؤخذ الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في الاعتبار فعلياً. فمن المهم كسب المعركة المعلنة ضد الفقر لتجنب العواقب المأساوية لفشل التنمية. ولهذا السبب، يرحب وفد بلده بخطة عمل مجموعة العشرين بشأن أهداف التنمية المستدامة، ويدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء البلدان النامية، في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣١ - **السيد مهورا** (ملاوي): قال إنه رغم تضرُّر اقتصاد ملاوي على مدى العامين الماضيين بسبب ظاهرة النينيو، اتخذت حكومة بلده مبادرات اقتصادية عديدة لتحسين نظامها للإدارة المالية ولإصلاح قطاع الخدمات العامة. وأضاف أن الحكومة تتصدى للتحديات الناجمة عن

الفيضانات وموجات الجفاف بواسطة سياسة جديدة تتعلق بتغير المناخ.

٣٢ - وأفاد بأن ملاوي أصدرت في عام ٢٠١٥ قانونا بالغ الأهمية يتعلق بالزواج والطلاق والعلاقات الأسَرية، ويتناول عدة قضايا منها قضية زواج الأطفال التي يعالجها برفع سن الزواج إلى ١٨ سنة. ويركز القانون على الطفلة: تعليمُها، وحقها في عيش طفولتها، وحقها في تنظيم الأسرة والقضاء على العنف الجنساني. وأكد أن هذا القانون سيسهم بشكل رئيسي في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لملاوي، كما أنه يلقى تأييد الزعماء التقليديين في المناطق الريفية حيث كان من المحتمل أن يواجه صعوبات.

٣٣ - وتابع قائلا إن الطابع غير الحاسم للمفاوضات التجارية بشأن وصول منتجات أقل البلدان نموا من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، في إطار جولة الدوحة، يُفاقم التحديات التي تواجهها الدول غير الساحلية. ولذلك، فإن وفد بلده يأمل في أن تتوصل المفاوضات إلى نتيجة موفقة.

٣٤ - وأشار إلى أن ملاوي بصدد تدارُس مبادرات عديدة بهدف تعزيز اقتصادها، وأنها تبحث عن شركاء من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم لضمان تحقيق تنميتها الاقتصادية وفقا لأهداف التنمية المستدامة. وأهم جانب من تلك الجهود هو دعم التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، والنظم الإحصائية الوطنية، بهدف تعزيز القدرات في مجالي جمع البيانات والبحث حتى يتسنى دعم عملية اتخاذ القرارات المناسبة. كما أنه يجري إقامة جامعات جديدة في ملاوي. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد وفد بلده لتعزيز جامعة السلام، وربما إنشاء جامعة من أجل التنمية.

٣٥ - وأعرب عن الأمل الذي يحدو وفد بلده في أن يجسد مشروع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي سيؤدي دورا رئيسيا في التمهيد لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الأولوياتِ الرئيسية لأقل البلدان نموا واحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٣٦ - **السيدة بياجي** (رواندا): قالت إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ أفضى إلى تبلور فهم مشترك مفاده أن التنمية العالمية تمثل مسؤولية مشتركة. فمن الضروري العمل سوياً للتغلب على العقبات العديدة التي يمكن أن تعوق تحقيق التغيير الاقتصادي المُفضي للتحول الجذري، وهي عقبات ناجمة على سبيل المثال عن الاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما أوقع العديد من البلدان في حالة من الركود. وفي أفريقيا، سيكون للانخفاض الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنة الماضية أثرٌ سلبي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما أنه يلزم تحقيق نمو مرتفع وشامل للجميع حتى يتسنى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وقالت إن الحالة تستدعي وضع سياسات مُحكمة تركز بشدة على التحول الهيكلي وتنويع الاقتصادات.

٣٧ - وذكرت أن رواندا حافظت على قدرتها على الصمود خلال الأوقات الصعبة بتنويع قطاعات النمو. وأضافت أن رواندا ستواصل الاستثمار في مصدر قوتها الرئيسي، وهو شعبها، من أجل توطيد عملية تمكين المواطنين وبناء القدرات المجتمعية، لتُيسِّر بذلك تحديد المواطنين للأولويات التي ينبغي مراعاتها في التخطيط للتنمية المحلية التي تلبي احتياجاتهم الأساسية. والمشاركة المدنية تقترن بإعمال آليات المساءلة للتصدي لمظاهر اللامساواة وترسيخ الحكم الرشيد وسيادة القانون. وسينصب التركيز باستمرار على إقامة مؤسسات تمثيلية مسؤولة وشفافة وشاملة لتعزيز احتضان الجميع، مع ضمان تناول الاحتياجات الخاصة

للأطفال والشباب والنساء، والناجين من أعمال الإبادة الجماعية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين.

٣٨ - وذكرت أن رواندا تعمل على جمع المؤشرات وتحديدها وترتيب أولوياتها بهدف إعداد بيانات مصنفة موثوق بها لكفالة تنمية الإحساس بالمسؤولية عن العملية الإنمائية لدى القواعد الشعبية. فهناك تركيز شديد على تولّي المكونات الوطنية للقيادة وإمساكها بزمام الأمور، وكذلك على التخطيط والميزنة، لضمان تكلّل خطة عام ٢٠٣٠ بالنجاح.

٣٩ - وتابعت قائلة إن من سمات تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في رواندا مشاركة المكونات المدنية في الإمساك بزمام عملية التنفيذ؛ وتجديد التركيز على المساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب، ورعاية الفئات الأشد ضعفا؛ وإيلاءُ الاهتمام إلى أوجه النقص فيما يخص البنى التحتية والطاقة، وإلى إرساء مشروع تصنيع شامل للجميع يوفر الكثير من فرص العمل، مع تشجيع التكامل الإقليمي في الوقت نفسه؛ والوعيُ بأن عناصر التمكين من قبيل توفير التمويل الكافي ووسائل التنفيذ، واستخدام العلم والتكنولوجيا، ولا سيما خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، هي من الأمور البالغة الأهمية في تنفيذ الخطة. وأضافت أن رواندا منكبة على أعمال التأهب والتوعية لمساعدة البلد على أن يصبح قادرا على الصمود أمام تغير المناخ.

٤٠ - **السيد شافا** (زمبابوي): شدّد على ضرورة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على نطاق العالم، فقال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى البلدان النامية، نظرا لما يتطلبه من موارد مالية هائلة. إذ سيلزم تنشيط الشراكات العالمية حتى يمكن توفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الدعم المحدد الأهداف لبناء القدرات. ومن الضروري أن تظل عملية متابعة الخطة واستعراضها على الصعيد العالمي عمليةً تقودها الأمم المتحدة.

٤١ - ومضى قائلا إن القضاء على الفقر هو مسؤولية يجب أن تتقاسم حملها جميع البلدان من خلال التعاون الدولي. ويجب إيلاء اهتمام خاص إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر. ومن المهم تهيئة بيئة دولية تدعم بالفعل الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للقضاء على الفقر، وتُعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على نحو مستدام.

٤٢ - وأكّد أن التجارة الدولية هي محرك للنمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع، ولجهود القضاء على الفقر، غير أن استمرار الاختلالات والتمييز وأوجه اللامساواة في النظام التجاري الحالي المتعدد الأطراف يعيق إحراز البلدان النامية للتقدم عند محاولتها تحقيق أهدافها. وتدعو زمبابوي إلى الإسراع في إتمام المفاوضات في إطار جولة الدوحة الإنمائية، والتوصل إلى اتفاق بشأن نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد وشفاف وغير تمييزي ومفتوح ومنصف، يُلغي جميع الإعانات التي تشوه التجارة وتمنع وصول الصادرات من البلدان النامية، وبخاصة الصادرات من المنتجات الزراعية.

٤٣ - وقال إنه يجب أن تعمل جميع البلدان معا من أجل تحسين البيئة الدولية لتمويل التنمية؛ وعلى جميع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية إظهار الالتزام بالمشاركة البناءة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وأضاف أنه يجب أن تخرج المنتديات المقبلة بنتائج موضوعية وعملية المنحى، متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، من أجل إرساء الأسس اللازمة لإجراء عملية استعراض فعالة، وتنفيذ النتائج المتوخاة من تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - وأشار إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلب إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتنشيطها وإعادة هيكلتها من أجل ضمان قدر أكبر من الفعالية إزاء الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وتحسين القدرة على الاستجابة لها. ويجب أن تكون تلك المؤسسات أفضل تجهيزا للاضطلاع بكامل ولاياتها من أجل تعزيز التنمية ودفع عجلة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي تعزيز مهام صندوق النقد الدولي في مجال تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لجميع أعضائه، بما في ذلك البلدان الصناعية. وينبغي أيضا تعزيز دور البنك الدولي في مجال الإقراض الإنمائي، ولا سيما بالنسبة للاستثمارات في الهياكل الأساسية. ويجب أن يكون للبلدان النامية تمثيل أكبر وصوت مسموع في عملية صنع القرار في جميع المؤسسات المالية الدولية.

٤٥ - وأوضح أن الأمم المتحدة هي المنتدى الملائم لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية ووضع المعايير والأنظمة الضريبية الدولية. ويساور زمبابوي بالغ القلق إزاء عدم التزام بعض الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وينبغي أن تتاح لجميع البلدان فرصة المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقواعد الضريبية الدولية. وينبغي دعم بناء قدرات البلدان النامية لمساعدتها في تعزيز قدراتها على جباية الضرائب. وأضاف أنه ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية.

٤٦ - وقال إن زمبابوي تشعر بالقلق أيضا إزاء عدم التزام بعض الدول الأعضاء بالتصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. وأشار إلى أنه ينبغي إنشاء آلية حكومية دولية شاملة وعالمية مكلفة بضمان المسؤولية الجماعية وتحقيق التعاون في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٤٧ - واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل توفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك الموارد المالية، لمساعدة البلدان النامية على اتخاذ إجراءات التخفيف والتكيف معا وفقا لنتائج اتفاق باريس.

٤٨ - **السيد الجمالي** (اليمن): قال إنه ما لم تُترجم أهداف خطة عام ٢٠٣٠، وبوجه خاص القضاء على الفقر، إلى إجراءات على أرض الواقع، ستظل أهداف التنمية المستدامة مجرد حبر على ورق. وأشار إلى أن بلده قد وقّع مؤخرا على اتفاق باريس، وذكّر الوفود بأنه على الرغم من أن الضحايا الرئيسيين لتغير المناخ يتواجدون في أقل البلدان نموا، فقد نشأت الأسباب الرئيسية لتلك الظاهرة في العالم المتقدم النمو.

٤٩ - وبعد قطع أشواط كبيرة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كان اليمن يعاني من تباطؤ التقدم نتيجةً للانقلاب الذي نفذته ميليشيات الحوثيين على الحكومة الشرعية بالتحالف مع الرئيس السابق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم الإضافي للبلدان التي تمرّ بحالات نزاع أو بظروف استثنائية أخرى. وقال إن وفد بلده يتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ويأمل في أن يعزز الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فعالية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء.

٥٠ - **السيد الشراح** (الكويت): قال إن الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة قد حاولت أن تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية ومستويات التنمية المتباينة لدى صياغة خطة التنمية. وأوضح أن أبرز المحطات التاريخية، من قبيل خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، تجسّد العزم على تلبية التطلعات الإنمائية، وأهمها القضاء على الفقر. ورأى أنه ينبغي التعامل مع تغير المناخ على أساس

مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأضاف أن العواقب الإنسانية الناجمة عن حالات النزاع وعدم الاستقرار لا تقتصر على البلدان التي تشهد وقوع تلك الحالات فحسب، ولكن على الدول المجاورة أيضاً.

٥١ - وأكد أنه على الرغم من أن الكويت مصنفة باعتبارها من الدول النامية ذات الدخل المنخفض، فقد قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المساعدة إلى الشعوب في جميع أنحاء العالم. وقال إن الكويت تشارك بنشاط في البرامج الإنمائية والمناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة، وتؤيد بقوة الشراكات العالمية من أجل القضاء على الفقر وتخفيف الدين ومعالجة آثار تغير المناخ وتلبية احتياجات البلدان التي تمر بظروف استثنائية. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي أن تحقِّق جميع البلدان المتقدمة النمو الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٢ - **السيد ملاوين** (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب تعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى سد الفجوة بين الشمال والجنوب. وأضاف أن الجهود الوطنية التي تبذلها جنوب أفريقيا تتماشى مع النهج المتكامل لكلّ من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من أجل إحداث التحول، وتحقيق الشمول والازدهار والسلام في أفريقيا. واعتبر أن النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف إلى حد كبير على توفر الوسائل الكافية لعملية التنفيذ وإتاحة آلية مجدية للمتابعة والاستعراض. وأضاف أن الدعم المقدم من الشركاء في التنمية أمر أساسي في ضمان الوفاء بالالتزامات المقطوعة في إطار توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا. ومن المهم بالقدر نفسه التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء محاولة بعض الوفود تقويض ولاية قرار الجمعية العامة ١/٦٨ في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية. وقال إن غياب التعاون قد برز بشكل أوضح خلال المفاوضات التي جرت حول مشروع الاقتراح بشأن لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وحول عقد المنتدى الثاني المعني بتمويل التنمية. وشرح أن الاقتراح الداعي إلى عقد المنتدى في أيار/مايو ٢٠١٧ تشوبه عيوب إجرائية ولا يتماشى مع القرار ١/٦٨. وذكر أن غياب التعاون قد أثّر سلبا على قدرته الشخصية، بصفته رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الاضطلاع بولايته في الإعداد لأعمال المنتدى المقبل.

٥٤ - وشدد على ضرورة استمرار الفصل بين تمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠. وقال إنه يجب أن تتجاوز عملية تمويل التنمية جهود تمويل أهداف التنمية المستدامة، وإنه يلزم لخطة عام ٢٠٣٠ الاستفادة من الالتزامات المعلنة إزاء وسائل التنفيذ في خطة عمل أديس أبابا. وقال إن وفد بلده يحثّ الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٥ - وأضاف أن التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة يُعَدُّ من العوامل الحاسمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وأن الخسائر الناجمة عن هذه التدفقات لا تعزى إلى الأنشطة الإجرامية أو الفساد فحسب، إنما إلى الأنشطة التجارية في المقام الأول. وأوضح أن جنوب أفريقيا ملتزمة بالتالي برفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية، عالمية الطابع، من أجل معالجة المسائل الضريبية على الصعيد العالمي، وهو ما سيمنح اللجنة ولاية معززة وقوية لدعم البلدان النامية في التعامل مع المسائل الضريبية، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة.

٥٦ - وشدد على ضرورة أن تحظى التنمية الزراعية والأمن الغذائي باهتمام خاص في إطار خطة عام ٢٠٣٠ بوصفهما من أدوات تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر. وأكد ضرورة أن ينصب التركيز على إيجاد الفرص الاقتصادية وتمكين الدول الأعضاء ومجتمعاتها المحلية من الاستفادة من تلك الفرص، مع معالجة الشواغل المتزايدة إزاء آثار تغير المناخ في الوقت نفسه. وشدد على ضرورة أن تركز اللجنة على البعد الاجتماعي والاقتصادي لمنع نشوب النزاعات، ومسائل السلام والأمن التي ينبغي تناولها في إطار عمل هيئات الأمم المتحدة المناسبة المكلفة بالولايات ذات الصلة.

٥٧ - وذكر أن جنوب أفريقيا تتطلع إلى التعجيل ببدء نفاذ اتفاق باريس، على أساس الوفاء بالتزامات البلدان المتقدمة النمو المعلنة من قبل، وتقديم الدعم في شكل تمويلٍ للأنشطة المتعلقة بالمناخ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في البلدان النامية في فترتي ما قبل عام ٢٠٢٠ وبعده. وقال إن التعجيل ببدء تنفيذ اتفاق باريس يجب ألا يغيّر موعد البدء بالالتزامات الجديدة لعام ٢٠٢٠، أو يستثني أي أطراف في الاتفاق من عمليات صنع القرار من أجل وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

٥٨ - وأوضح أن تنفيذ الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) سوف يشكل تحديا رئيسيا، بالنظر إلى ضرورة تولي قيادة جميع الخطط العالمية الأخرى. ومع ذلك، فإن جنوب أفريقيا تؤكد من جديد على قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي السابقة التي تدعو إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بصفته هيئة الأمم المتحدة المكلفة بقضية المستوطنات البشرية والخطة الحضرية الجديدة.

٥٩ - **السيدة نامجيال** (بوتان): قالت إن بوتان، باعتبارها بلدا غير ساحلي من أقل البلدان نموا، تواجه تحديات إنمائية هائلة. وإضافةً إلى القيود الهيكلية المتأصلة، ما زالت بوتان تعاني من آثار تغير المناخ، وقد تعرضت لدمار واسع النطاق نتيجةً لفيضانات مفاجئة وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٦، لم يشهد البلد مثيلا لها من قبل.

٦٠ - وأضافت أن بوتان مع ذلك تمضي قدما في بذل المساعي الإنمائية. وقد وفرت خطة عام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الإطارَ الإنمائي الشامل للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأردفت بالقول إن بوتان تكرر الدعوة إلى التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، لا سيما في أقل البلدان نموا. وقد بدأت بإدماج الأهداف في إطار الأولويات الوطنية والتخطيط الإنمائي. وقد تم الاضطلاع بعملية مسح لإيجاد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والخطط الإنمائية الوطنية، ولزيادة توعية المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام بتلك الأهداف. وقالت إن أهداف التنمية المستدامة ستكون جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الإنمائية في بوتان في إطار خطتها الخمسية الثانية عشرة.

٦١ - وأضافت أن استمرار الدعم المقدم من الشركاء في التنمية أمر بالغ الأهمية، إذ يتوقف نجاح خطة عام ٢٠٣٠ في نهاية المطاف على نوعية الشراكات القائمة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وتتطلب الخطة أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على تقديم دعم متكامل ومنسق في مجال السياسات على أرض الواقع، استجابةً للأولويات والاحتياجات الوطنية. وأضافت أنه سيكون من الأساسي

تحديد نتائج طموحة في أعقاب الاستعراض الشامل الجديد للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بما يطابق طموحات الخطة ويدعم التنفيذ على الصعيد الوطني في أقل البلدان نموا.

٦٢ - وأضافت قائلةً إنه رغم أن بوتان قد حُددت بوصفها مؤهلة للرفع من فئة أقل البلدان نموا، فإن التحديات التي تواجهها بوصفها من أقل البلدان نموا ستظل ماثلة حتى بعد أن تستوفي عتبات الرفع من هذه الفئة. ورأت أنه يجب أن يُنظر إلى الرفع من القائمة ذات الصلة في السياق الأوسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أن تجارب البلدان التي تم بالفعل رفعها من تلك القائمة تشير بوضوح إلى ضرورة القيام برفع البلدان بعناية. وختمت كلامها بالقول إن استمرار الدعم المقدم من الشركاء في التنمية أمرٌ حاسم لضمان رفع أقل البلدان نموا من القائمة بخطى ثابتة وبطريقة مستدامة، وذلك لتجنب خطر التراجع عن المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق النفس.

٦٣ - **السيدة كاسيسي – بوتا** (زامبيا): قالت إن السعي الحثيث إلى التصنيع سيزيد في النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية في أفريقيا وفي البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وزامبيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأفريقية، غنية بالموارد الطبيعية التي يمكن تحويلها إلى مواد خام تُستخدم في التصنيع. وسيساعد التركيز على التنويع الاقتصادي بلداناً مثل زامبيا في التحول من الإنتاج الأوّلي للمعادن والمحاصيل والمنتجات الحرجية إلى إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة من خلال التصنيع.

٦٤ - وقد ركّزت خطة زامبيا الخمسية السابعة للتنمية الوطنية التي سيبدأ العمل بموجبها في عام ٢٠١٧ تركيزا خاصا على تنمية المناطق الريفية بغية الحد من الفقر بأقصى قدر ممكن. وبما أن خطط التنمية السابقة قد بيّنت أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي غير كافٍ للتصدي للفقر، فقد تضمّنت الخطة الحالية عددا من الاستراتيجيات من بينها التصنيع وتطوير البنى التحتية والتركيز على الزراعة وإيجاد فرص العمل.

٦٥ - وتشمل التدابير المحددة للتصدي للفقر وارتفاع معدلات البطالة والجوع والتفاوت في الدخل، تنويعَ القطاع الزراعي، والنهوض بقطاع الغابات، وإنشاء مناطق اقتصادية متعددة المرافق. وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى أن ٧٠ في المائة من سكان المناطق الريفية يعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم، تولي حكومة بلدها الأولوية للإنتاج الزراعي وإدماج سلاسل القيمة في الجهود الرامية إلى الحد من الاعتماد على نمط الاقتصاد الأحادي التقليدي. وهي تواصل مواجهة التحديات التي تعترض المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بوسائل منها تيسير حصولها على التمويل والتكنولوجيا ووصولها إلى الأسواق، فضلا عن تنمية المهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة. ومن شأن هذه التدخلات أن تحفز نمو هذه المؤسسات وأن تسهم في إيجاد فرص عمل مجدية. وابتغاء تحقيق النمو الشامل للجميع، ستواصل زامبيا إيلاء الأولوية للاستثمار في البنى التحتية والطاقة والمياه والنقل والاتصالات والتعليم والصحة. وتابعت قائلة إن حكومة بلدها تعمل أيضا على النهوض بتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وقد وضعت لهذه الغاية برامج لتنمية القدرات على مباشرة الأعمال الحرة تستهدف النساء والشباب.

٦٦ - وأردفت قائلة إن زامبيا تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ، بما في ذلك حالات جفاف، وأنماط طقس يتعذّر التنبؤ بها، وفيضانات ودرجات حرارة قصوى. ولذلك سيكون تغيّر المناخ أحد المجالات ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية السابعة.

٦٧ - وختمت كلامها بالقول إن نجاح تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وإدماجها في خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب تمويلا مستداما. وبالتالي يكتسي الهدف ١٧ المتعلق بوسائل التنفيذ أهمية بالغة. ولذلك من الضروري زيادة الدعم المقدّم لتعبئة الموارد المحلية والتمويل من القطاع الخاص، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي الذي يعود بالنفع على الجميع، وكذلك مصادر التمويل المبتكرة.

٦٨ - **السيد هاتاراي** (نيبال): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لم يبدأ فعليا بعد. ومن المهم التفكير في أسباب هذا التأخير، الذي لا يُعَدُّ الأول من نوعه. فأقل البلدان نموا لم تحقِّق الاستفادة المتوخاة من العقدين الأولين اللذين كُرّسا لها، ولا من نصفَيْ العقدين اللذين أعقبا ذلك. ولم تُستخلص أي عبرة من التأخر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ثمة حاجة ملحة إلى معالجة هذا الوضع.

٦٩ - وعلى الرغم من أن الفقر تربة خصبة لمعظم شرور العالم، فقد عجزت الدول الأعضاء عن مواجهة ذلك الواقع القاسي المبتذل ونبذ كل خطاب عقيم من أجل التعامل مع الفقر مباشرة. وعلى الصعيد الوطني، لم تُسفر الالتزامات المعلنة، ولا تولّي مقاليد الأمور أو القيادة، ولا نُظم الحوكمة المتمحورة حول الناس والخاضعة للمساءلة، عن نتائج ملموسة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. فهي لا تكتمل إلا بشراكات دولية قوية.

٧٠ - ومضى يقول إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يعني مجرد تحقيق الأهداف والغايات بصورة آلية، وإنما هو الوفاء بالمسؤوليات الجماعية تجاه البشر والكوكب، والاستفادة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا وفعليا في الوقت المناسب، بوسائل تنفيذ كافية.

٧١ - وقال إن المجتمع الدولي ملزم بمساعدة أقل البلدان نموا لكي تُرفع أسماؤها من تلك القائمة، وبمساعدة البلدان النامية غير الساحلية لكي تُخفِّف من أوجه القصور الهيكلية التي تعاني منها، على النحو المتفق عليه في برامج عمل تلك البلدان. وينبغي تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ بتآزر كامل واتساق تام مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وخطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس.

٧٢ - وأردف قائلا إن تغيّر المناخ يهدّد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، وقد أعربت نيبال عن تضامنها التام مع تلك البلدان. فهناك صلة عضوية غير معترف بها بين الجبال والبحار. ويمكن للعديد من التدابير التي أسهمت في تقليص حدّة المشاكل القائمة في جبال الهملايا مثل الانهيارات الثلجية والفيضانات المتفجّرة للبحيرات الجليدية وأنواع الفيضانات الأخرى والانهيالات الأرضية، أن تساعد الملايين من الناس، سواء داخل الكتل البرية الضخمة أو في وسط المحيطات.

٧٣ - وتابع قائلا إن نيبال قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الأخرى في خطتها الإنمائية اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد روعي في تصميم التعمير بعد وقوع الزلزال إعادة البناء بصورة أفضل وأذكى. بيد أن استدامة التنمية تعوقها القاعدة الاقتصادية الضيقة في البلد، فضلا عن وضعه كبلد غير ساحلي وضعفه الشديد، وهي عوامل يفاقمها تغير المناخ والكوارث الطبيعية ونقص القدرات وقلّة وسائل التنفيذ.

٧٤ - **السيد كونتي** (غينيا): قال إن أولويات السياسة العامة التي وضعتها حكومته تشمل إعادة إرساء سيادة

القانون؛ وطمأنة المستثمرين؛ وإحياء الاقتصاد الوطني؛ والتصدي للفساد. وتمثّل الحوكمة الركيزة الأولى: فلتحسين الحوكمة والإصلاحات المؤسسية أهمية محورية لأن مكافحة الفساد مستحيلة بدون نظام قضائي مستقل.

٧٥ - ومضى يقول إن للتعدين إمكانات صناعية كبيرة في غينيا، فأرضها تكتر ثلث احتياطي العالم من البوكسيت. ولذلك يُعتبر التعدين أولوية في سياسة الحكومة الاقتصادية. ويستلزم إنشاء صناعة تعدين عالمية المستوى بيئة استثمارية مؤاتية، وتحديث السجلات العقارية، وتبسيط إدارة امتيازات التعدين ومشاريع التعدين الرئيسية. وأضاف قائلا إن من شأن تنفيذ البرامج التي يعود تاريخها إلى الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ والتي تشمل استثمارات تبلغ قيمتها عشرات البلايين من الدولارات أن يجعل من غينيا مركز تعدين رئيسي في غرب أفريقيا.

٧٦ - وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، بدأت حكومة بلده خطة وطنية للتنويع الاقتصادي من أجل الاستفادة من الإمكانات الوطنية في قطاعي الطاقة والزراعة. ويهدف الدعم المقدّم للمزارعين إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وجعل غينيا سلة غذاء غرب أفريقيا. وأردف قائلا إن إمكانات غينيا الهائلة في مجالات إنتاج القطن والبن والكاكاو والكاجو سوف تكون الأساس لاستعادة موقعها بوصفها مصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية، مما يعزّز القطاعات التي توفر العملات الأجنبية وفرص العمل للشباب والنساء. وستسعى غينيا إلى تعزيز مجالات الأعمال والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية.

٧٧ - واعقب ذلك بقوله إنه مع انخفاض الإيرادات، من الضروري توسيع القاعدة الضريبية، وتحديد مصادر جديدة للإيرادات ومكافحة الاحتيال والتهرب الضريبي. ويمثّل تحسين البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات أيضا تحديات هامة تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غينيا. وفي حين أُحرز تقدّم مشجع في البرامج الطموحة المذكورة، فإن البلد يعاني أيضا من نقص في الموارد. فقد أغرق وباء الإيبولا غينيا في سنتين من التحديات في مجال الصحة على نحو لم يسبق له مثيل، مما أبطأ النمو الاقتصادي، وأثّر سلبا على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وتحتاج غينيا إلى شركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى، وهي تطلب الحصول على الدعم بينما تعمل على النهوض بنفسها غداة مواجهة وباء الإيبولا، وتحاول تحفيز نموها الاقتصادي.

٧٨ - تولّى السيد دجاني (إندونيسيا) رئاسة الجلسة.

٧٩ - **السيدة يموفيتش** (صربيا): قالت إن صربيا تدعم تنفيذ الاتفاقات والخطط التاريخية المعتمدة في عام ٢٠١٥ دعما كاملا وإن أولوياتها لم تتغيّر. وأضافت قائلة إن استراتيجية التنمية التي تنتهجها صربيا تقوم على القضاء على الفقر وتحقيق مستويات أعلى من العمالة، واستيعاب الجميع، وتقديم خدمات التعليم الجيدة وتوفير الحماية الصحية، وإن أساس تنميتها هو السلام والإقرار باستحالة تحقيق التنمية المستدامة من دون احترام سيادة القانون وتوفير العدالة للجميع على قدم المساواة. وفي السنتين الماضيتين، حققت صربيا نتائج هامة في مجالي النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل، وبخاصة للشباب. وقد سجل الاقتصاد نموا بلغت نسبته ٢ في المائة. ووُضع تحقيق المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في صلب اهتمامات الحكومة.

٨٠ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها أنشأت فريقا عاملا مشتركا بين القطاعات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وستبدأ تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتمويلها قريبا. وتكمن أفضل السبل للمضي قدما بتنفيذ الخطة في تبادل الخبرات وفضلى الممارسات. فالفشل ليس

خيارا ولا يجوز أن يمثّل خيارا. وفي حين يتحمّل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف، فلا غنى عن التعاون على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٨١ - ومضت تقول إن صربيا تعترف بالحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه، بعد أن اجتاحتها الفيضانات المدمرة قبل سنتين. وقد اعتمدت المساهمات المعتزمة المحددة وطنيا الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وهي بصدد وضع استراتيجية وطنية للتصدي لتغير المناخ وخطة عمل من أجل تحديد الإمكانات المتاحة ووضع الجداول الزمنية واتّخاذ إجراءات ملموسة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد الوطني. وقد وقعت صربيا على اتفاق باريس، ومن المتوقع أن تصادق الجمعية الوطنية عليه في عام ٢٠١٧.

٨٢ - وختمت حديثها بالقول إنه خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة، عبَرَ أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ ومهاجر أراضي صربيا، وثمّة حاليا أكثر من ٠٠٠ ٧ مهاجر في صربيا. وكثيرا ما تتلقى صربيا عبارات الثناء من المهاجرين أنفسهم، وكذلك من هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لما تبديه من تضامن ومعاملة إنسانية. بيد أن صربيا تواجه مشكلة التشرّد المطوّل منذ ٢٠ عاما وهي تدرك أنها تفتقر إلى القدرة على توفير مأوى جماعي طويل الأجل للمهاجرين. ولهذا السبب فهي ترحّب بإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وتدعو إلى إيجاد حل شامل على الصعيدين الأوروبي والعالمي.

٨٣ - **السيد الخياري** (تونس): قال إن المحطات التاريخية الأخيرة التي تم اجتيازها لدفع عجلة التنمية المستدامة تبيّن الوعي الدولي المتزايد لضرورة التغلب على الفجوات الإنمائية. ودعا المجتمع الدولي إلى تفعيل وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة خطة عمل أديس أبابا التي تركز على تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان الأقل نموا. وسيكون هذا الدعم حيويا بصورة خاصة من أجل تنفيذ اتفاق باريس.

٨٤ - وأردف قائلا إن تونس قد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في خطتها الخمسية للتنمية الوطنية. وإن إقامة الشراكات العالمية مسألة هامة، ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. فأفريقيا خصوصا في أمس الحاجة إلى المساعدة، كما أن دعم الاستثمار، وتخفيف الدين، وتيسير نقل التكنولوجيا أمور ضرورية من أجل مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتنمية مواردها المستقلة. ومن المهم أيضا إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وينبغي مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي والفساد، وزيادة التعاون الدولي لاستعادة الأصول المنهوبة. وختم كلامه قائلا إن البلدان النامية تحتاج إلى الحصول على تمويل خاص لمعالجة آثار تغير المناخ. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يحرز مؤتمر الموئل الثالث المقبل تقدما نحو جعل المدن أكثر استدامة.

٨٥ - **السيد ندونغ امبا** (غينيا الاستوائية): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية أتاحت منهاجا فريدا للعمل بين البلدان، يمكّن من الاضطلاع بأنشطة التكامل والتعاون. وكانت لغينيا الاستوائية خطة عمل تأخذ في الاعتبار المخاطر وأوجه الضعف المحلية بغية تحقيق النمو المستدام عن طريق خطة تنميةٍ اجتماعية واقتصادية تغطي البنى التحتية والزراعة والصحة والتعليم والاندماج الثقافي. ومن شأن الاستثمار الحكومي التمهيد لأن يصبح البلد من البلدان الصاعدة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد استند تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى مبدأَيْ الإرادة السياسية والفائدة السياسية اللذين يُعتبران من عناصر التحفيز على تعبئة جميع المواطنين والمقيمين في غينيا الاستوائية. ونُظمت اجتماعات وحملات، وأُبلغت المجتمعات

المحلية على النحو الواجب بالمشاريع التي يجري الاضطلاع بها وبضرورة تقديم دعم كامل لبرنامج أفق ٢٠٢٠.

٨٦ - وقال إن غينيا الاستوائية ستكون أقدر، خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، على تعبئة الموارد الضرورية لمواصلة أنشطتها الإنمائية. فالتنمية تبدأ مع الدولة، ويستند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى استقرار الدولة باعتبارها الكيان الأهم. وإذا لم توجد الدولة، لا تتحقق التنمية، كما تدل عليه التراعات المعاصرة العديدة التي انهارت فيها الدولة، مما أدى إلى انتشار الفوضى. وقد اتخذ الرئيس أوبيانغ انغيما امباسوغو قرار تولي السلطة لأن الدولة قد انهارت وكان من الواجب إعادة بنائها بالكامل. ولو اضطُر البلد إلى محاكاة نماذج خارجية، لما تمكن من تحقيق الفوائد ومستويات التقدم التي يشهدها حاليا.

٨٧ - وأضاف أن غينيا الاستوائية ملتزمة بتحقيق مركز البلد الصاعد في عام ٢٠٢٠ من خلال تمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تشكل الميزانية المخصصة لها جزءا من برنامج أفق ٢٠٢٠. وهي ستغطي الثغراتِ القائمة على صعيد الاستثمار في خطة عام ٢٠٣٠ بتنويع مصادر دخلها والحد من الاعتماد على النفط والغاز عن طريق تنمية السياحة والزراعة ومصائد الأسماك. وتستطيع غينيا الاستوائية خفض تكاليف التنمية بتمويل المشاريع الإنمائية الخاصة بها والاعتماد، كلما أمكن ذلك، على الخبراء المحليين، وستكون النتائج المحققة مناسبة للسكان المستهدفين. وقال إن حكومة بلده ستواصل التعاون مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في الدولة. وكما كان الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية، ستشجِّع الحكومة مشاركة القطاع الخاص من خلال الخدمات التجارية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والطاقة والقطاعات الأخرى. وسوف تظل الحكومة ملتزمة بشفافية المعاملات وستحافظ على ثقة شركائها. وفي الوقت نفسه، أصبحت إجراءات التسجيل للشركات التي تستثمر في غينيا الاستوائية مبسَّطة إلى حد كبير.

٨٨ - **السيدة الجازي** (الأردن): قالت إن خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، والخطوات البارزة الأخرى التي تحققت في مجال التنمية في السنة الماضية ستظل حبرا على ورق ما لم تنفَّذ تنفيذا فعالا. ولا يزال تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، والكوارث الطبيعية، والتراعات العنيفة، تهدد المكاسب الإنمائية. ويستضيف الأردن ١,٣ مليون لاجئ من اللاجئين السوريين، مما يضع ضغطا هائلا على الخدمات الحكومية والهياكل الأساسية.

٨٩ - وقالت إنه رغم هذه الأعباء الإضافية، وضعت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة في المملكة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٢، خارطة طريق تدمج خطة عام ٢٠٣٠ في خطتها الإنمائية الوطنية. وتشجّع خارطة الطريق على إقامة شراكات الاستثمار بين القطاعين العام والخاص، وترمي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من التجارب السابقة ومن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. وتتضمن نظاما لرصد المؤشرات وبناء القدرات الإحصائية.

٩٠ - وأردفت قولها إن التمويل لا يزال يشكل أحد التحديات الماثلة أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن المهم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا، وينبغي للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة أن تعدِّل المعايير المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل التي تتضرر، مثل بلدها، من الأزمات الإقليمية.

٩١ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ يُعَدُّ من العوامل الضرورية لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر وإزالة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ومن مواطن القوة في خطة

عام ٢٠٣٠ أن الالتزامات المنصوص عليها تنطبق على جميع البلدان، وتتعهد بها الدول طوعا، وتأخذ في الاعتبار قدرات كل بلد وأولوياته. وإضافة إلى النُهج الاجتماعية والبيئية، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لضمان تنمية حقيقية للجميع.

٩٢ - وقال إن الأرجنتين بدأت بتعزيز لوائحها المؤسسية فيما يتعلق بتنفيذ كل جزء من الخطة، استنادا إلى هياكل التنسيق التي كانت أساس النجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعتها.

٩٣ - وأشار إلى أن تغير المناخ يشكل أكبر تحدٍّ يواجه العالم في الوقت الراهن. وقد صدَّقت الأرجنتين على اتفاق باريس، إلى جانب البلدان الـ ٦٣ الأخرى المسؤولة عن إنتاج أكثر من ٥٢ في المائة من مجموع الانبعاثات؛ ويدعو بلده المجتمع الدولي إلى كفالة التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق. وتعمل الأرجنتين على تحسين سياساتها البيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ودعم النُهج المبتكرة ونقل التكنولوجيا من أجل إحراز تقدم في هذا المجال. وقد أنشأت مكتبا وطنيا جديدا معنيا بتغير المناخ بغرض وضع نهج مشترك للحد من الانبعاثات ورصد عملية خفض مستواها.

٩٤ - وقال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجب أن يكون لها دور أوسع نطاقا وأكبر في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مجدية. ويتطلب ذلك قدرا أكبر من الفعالية والاتساق والتأثير، وزيادةً كبيرة في الموارد الأساسية. وبالنظر إلى التحديات الماثلة أمام التنمية على الأمد الطويل، من المهم بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية. وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية كبيرة في هذا الصدد؛ ولذلك، قال إن وفد بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إدماج هذا التعاون في الخطط الاستراتيجية لعدد من الوكالات.

٩٥ - **السيد براون** (ليبريا): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية قد أسهمت في تعميق الفهم لويلات الفقر في العالم، وانعدام الفرص، وتزايد أوجه عدم المساواة، وتفشي الظلم. وفي حين أن هذه الآفات وازدياد الوعي بها أوجدت حالا من القلق وعدم الاستقرار لدى الناس، فقد عززت أيضا الاقتناع المشترك بضرورة وضع خطة عالمية أكثر طموحا. وتأمل ليبريا في أن تتم تعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على أن تشكّل أقل البلدان نموا أساسا لقياس التقدم المحرز. ومن شأن توفير الدعم الكامل للخطة أن يمكّن البلدان من الخروج من فخ الفقر.

٩٦ - وقال إن ليبريا قد اضطلعت بدور محوري في صياغة خطة عام ٢٠٣٠ وبدء تنفيذها، حيث اشتركت الرئيسة إلين سيرليف جونسون في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن حكومة بلده بدأت بإضفاء الطابع المحلي على الأهداف من خلال إجراء مشاورات وحوارات نشطة في جميع أنحاء البلد مع الجهات المعنية الرئيسية، كما أن الحكومة بصدد صياغة خريطة طريق لتحقيق الدمج الكامل للأهداف في رؤية عام ٢٠٣٠، نهضة ليبريا، وهي خطة للتنمية الوطنية مدتها ١٨ سنة. ومن الجهود المبذولة لتولّي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني العمل على وضع الميزانية والأولويات الوطنية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، في عملية متعددة الأبعاد لإقامة اللامركزية، ترمي إلى إيجاد حلول لتحقيق الأمن الغذائي، والتعليم الجيد، وإيجاد فرص العمل، مع إدراك الأثر البيئي للإجراءات المتخذة في كل مجال.

٩٧ - وأكد أن ليبريا تدرك ضرورة حماية البيئة من الاحترار العالمي وآثار تغير المناخ، حيث توجد نسبة ٤٢ في المائة من التنوع البيولوجي في منطقة غرب أفريقيا. ويتجلى التزامها بإدارة الأراضي والغابات وتنظيمها بشكل

مستدام من خلال إنشاء آلية للتحقق القانوني وإنفاذ إطار تنظيمي. وسيتيح هذا النوع من التدابير وسيلةً لتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، ومنهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب إدارة الحد من الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية اللازمة بطريقة لا تعرّض للخطر حقوق الأجيال المقبلة وسلامتها وسعادتها ووجودها.

٩٨ - **السيد شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن شعبه يواجه أسوأ نوع من التحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة في شكل الاحتلال الإسرائيلي. وقد تضمنت التقارير المقدمة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان، والأمم المتحدة أدلة كثيرة على أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم بتدمير أي عنصر من عناصر التنمية المستدامة المحتملة للشعب الفلسطيني بطريقة متعمدة ومنهجية. وقبل سبعة عقود، كان للفلسطينيين ثلاثة مطارات، وأربعة موانئ بحرية، وشركة كهرباء، ونظام مصرفي، وعملة وطنية وجميع المتطلبات الأساسية الأخرى لإقامة الدولة التي كان ينبغي أن تكون دولتهم شرعا بموجب قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢). غير أنه، بعد أن استولت الحركة الصهيونية على ٧٨ في المائة من أرض فلسطين، ثم احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، جُرِّد الفلسطينيون من مواردهم وقدراتهم الإنمائية على مرأى من المجتمع الدولي، على يد نظام يتضح أنه فوق القانون الدولي. وقد بيَّن التقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي (A/71/174) كيف أن علاقة القوة غير المتكافئة تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أرضهم ومياههم ومواردهم الطبيعية فيما تواصل إسرائيل توسيع مستوطناتها.

٩٩ - وقال إن خطة عام ٢٠٣٠ تنص بوضوح على أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. وتواصل إسرائيل، بما لها من حوالي ٦٠٠ مستوطنة إرهابية وسيطرتها على نحو ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في التنمية. وإذا أرادت الدول الأعضاء أن تثبت أنها جادة حقا بشأن تنفيذ القرارات التي اتخذتها، ينبغي لها وقف استيراد المنتجات من المستوطنات الإسرائيلية ورفض عبور المستوطنين الإرهابيين داخل أقاليمها.

١٠٠ - **السيد أوزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه في حين أن الالتزامات الدولية الكبيرة التي قُطعت في عام ٢٠١٥ قد برهنت على وجود استعداد لدى القادة السياسيين للعمل معا على التصدي للتحديات العالمية، فإن أوجه التفاوت بين البلدان وداخلها قد ازدادت اتساعا وازداد عدد النزاعات العنيفة، فتسببت في الأزمة الإنسانية الحالية المنقطعة النظير. ويجب اتباع نهج محوره الإنسان ليشكل الأساس في مواجهة التحديات المترابطة للتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الكرامة والاعتبار لجميع الأشخاص، تجنبا لاتباع نهج اختزالي يعتبر الكائن البشري عقبة أمام التنمية أو، أسوأ من ذلك، يعتبر أنه السبب في تخلفه الإنمائي وعوزه.

١٠١ - واختتم بالقول إن التنمية البشرية المتكاملة تتطلب اتباع سياسات اقتصاد كلي كفيلة بتحقيق نمو مالي وتجاري واقتصادي مستقر لتلبية احتياجات البشر الأساسية. وفي هذا النموذج، يجب مراعاة احتياجات الناس من الناحية الروحية والاجتماعية والبيئية والمادية، ويجب أن ينبثق النموذج عن المجتمعات المحلية التي تستثمر في ما يلزم لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والعمل، والتمتع بالحقوق الملموسة بدرجة أقل مثل التعليم وحرية التعبير والحرية الدينية، وتعمل أيضا على توفير ما يلزم لتحقيق هذه الأغراض. فالتنمية البشرية المتكاملة هي أكثر

من مجرد مجموع الموارد المستثمَرة في المشاريع الإنمائية ونتائجها القابلة للقياس؛ فهي تشمل أيضا العناصر غير المادية التي تحقّق التحول وتسهم في زيادة رفاه الإنسان.

١٠٢ - وأضاف قائلا إنه لتحقيق هذه التنمية، يتعين تجديد الالتزام بوضع آليات منصفة للتجارة العالمية والمساعدة المالية المتعددة الأطراف. وإن الموارد البشرية والمالية في كثير من الأحيان تكون بعيدة كل البعد عن مستهلكيها ومنتجيها. وإن العولمة يمكن أن تتجلى في شكل لامبالاةٍ باحتياجات الآخرين على الصعيد العالمي، أو قد تتخذ في أفضل الحالات شكل التضامن لتحمّل المسؤوليات تجاه المحتاجين والالتزام بذلك على الصعيد العالمي. ويعزز التضامن العالمي توافر قدر أكبر من التماسك والوئام الاجتماعيين؛ ويتمثل في كفالة أن تدمج نظمُ التجارة والنُظم المالية والاقتصادية العالمية الأسسَ الأخلاقية والمعنوية التي تعترف بالمسؤوليات تجاه المجتمعات المحلية على الصعيدين المحلي والعالمي، وكذلك تجاه موطن البشرية المشترك.

١٠٣ - وأردف قائلا إن تغييرات جذرية طرأت على أنماط المستوطنات السكانية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية (الموئل الأول) في عام ١٩٧٦، مما يطرح تحديات جديدة، لا سيما في المناطق الحضرية الكبرى. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يتيح الموئل الثالث فرصةً لمعالجة تحديات الإسكان والتوسع الحضري معالجةً كلية تتمحور حول الإنسان.

١٠٤ - السيد مابونغو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ يمثل المرة الأولى التي يعترف فيها قادة العالم صراحةً بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار أمور أساسية بالنسبة إلى التنمية. إذ تنطوي العلوم النووية على استخداماتٍ سلمية عديدة يمكن أن تساعد البلدان في الحد من الفقر والجوع، وتحسين إمدادات الطاقة، وتشخيص الأمراض وعلاجها، ومعالجة تحمّض المحيطات، والتصدي لتغير المناخ. وتركز الوكالة الدولية بشكل خاص على مكافحة السرطان. وتعمل جاهدة للمساعدة في معالجة النقص في المعدات والخبراء الطبيين والتقنيين المدرَّبين على علاج السرطان بشكل فعال.

١٠٥ - وأضاف قائلا إن الوكالة أثبتت قدرتها على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الصحية في جميع أنحاء العالم. وقبل سنتين، ساعدت بلداناً في غرب أفريقيا على التصدي لتفشي وباء إيبولا من خلال توفير لوازم التشخيص والمختبرات، والمشورة التقنية. وتتصدى حاليا بطريقة مماثلة لفيروس زيكا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٠٦ - وأردف قائلا إن مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة تقدم التدريب للعلماء، وتدعم البحوث في مجالي الصحة البشرية والأغذية وغيرهما من المجالات، وتوفر الخدمات التحليلية للمختبرات الوطنية. وتوفر الوكالة التقنيات النووية لمكافحة الآفات الحشرية مثل ذبابة تسي تسي وذبابة الفاكهة، ولتطوير أنواع جديدة من المحاصيل الغذائية الأكثر مقاومةً للجفاف والأمراض. وبالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أنتجت الوكالة أكثر من ٣ ٢٠٠ نوع جديد من الأغذية باستخدام التقنيات النووية، مثل القمح والأرز. وتشمل التكنولوجيات النووية الأخرى تقنيات النظائر التي تساعد في تحسين تغذية الطفل، وتقييم أثر تغير المناخ وتحمّض المحيطات، وتعقّب الملوِّثات، وتقييم تحات التربة، وتحديد نوعية المياه.

١٠٧ - وتابع قائلا إن الوكالة، التي تعمل بالتعاون مع شركائها، تملك خبرة واسعة في تحقيق التعاون الناجح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي إتاحة إمكانية الحصول على العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل تحقيق أثر دائم ومفيد على الناس والصناعات والاقتصادات.

١٠٨ - **السيدة بوري** (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): قالت إنه بموجب الصكوك الرئيسية المعتمدة مؤخرا، يشكل كلّ من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسيلةً لتحقيق التنمية المستدامة وغايةً في حد ذاتهما. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما أيضا هدف قائم بذاته. ويجب على اللجنة أن تعترف بهذا التغير الكبير وأن تعكسه في عملها. وفي حين كان يُنظر إلى مسألة المساواة بين الجنسين في السابق باعتبارها لا تعدو بندا من بنود جدول أعمال اللجنة الثالثة، فإن أهميتها تنسحب أيضا على اللجنة الثانية التي يجب أن تسترشد بها في كل أعمالها.

١٠٩ - واسترسل قائلا إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو مراع للمنظور الجنساني يجب أن يكون عنصرا رئيسيا من عناصر الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي ينبغي أن يمكّن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويعيد تنظيمها لمضاعفة أثرها إلى أقصى حد على الصعيد القطري. وينبغي أن يستفيد أيضا من المكاسب المعيارية التي تحققت في عام ٢٠١٥ للمساعدة على التعجيل بالإنجازات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وضمان عدم ترك أي فتاة أو امرأة خلف الركب؛ وتوفير التوجيه في مجال السياسات التنفيذية بشأن كيفية الإسراع في تحقيق النتائج المحدِثة للتحول، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ومواصلة تعزيز امتثال منظومة الأمم المتحدة المؤسسي، وتعزيز وظيفتَي التنسيق والمساءلة اللتين تضطلع بهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويجب دعم الجيل المقبل من المؤازرين للمساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة وتمكينه.

١١٠ - **السيدة موكافي** (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)): قالت إن الإطار الاستراتيجي للفاو تطرَّق إلى ما لا يقل عن ١٤ هدفا من الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة، ووضع نهجا موجها نحو تحقيق النتائج للمساعدة في الوفاء بوعد خطة عام ٢٠٣٠. وتضع الفاو خبراتها وشبكاتها العالمية في خدمة الخطة للمساعدة في تحديد أفضل الممارسات ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج الناجحة، ورصد التقدم المحرز، والمساهمة في إحداث تحول ملموس على أرض الواقع. وتعمل بالشراكة مع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمعات المحلية، والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، ولديها شبكة عالمية من المكاتب القائمة في ١٥٠ بلدا حيث تشكل عضوا نشطا في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١١١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في العديد من البلدان، لا يزال ٧٩٥ مليون شخص تقريبا يعانون الجوع المزمن. ويعيش أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم وممن يعانون انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية للبلدان النامية. ويضطر سكان المناطق الريفية في الكثير من الأحيان، بسبب الافتقار إلى فرص عيش حياة كريمة، إلى مغادرة ديارهم بحثا عن فرص أفضل. ولذلك فإن تعزيز التنمية الريفية الشاملة للجميع والقادرة على التكيف، وتحسين النظم الغذائية، أمران محوريان لنجاح خطة عام ٢٠٣٠ ويشكلان جزءا مهما من الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحد من فقد الأغذية وهدرها، وزيادة الكفاءة في استخدام المياه، وضمان الإدارة المستدامة للأراضي وموارد المحيطات.

١١٢ - وأردفت قائلة إن يوم الأغذية العالمي سيصادف ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون موضوع يوم الأغذية العالمي لعام ٢٠١٦ أثر تغير المناخ على الغذاء والزراعة والحاجة إلى تغيير النُظم الغذائية.

١١٣ - **السيد بينهيرو** (منظمة العمل الدولية): قال إن إيجاد وظائف لائقة للشباب سيمثل تحديا رئيسيا للتنمية

المستدامة في السنوات المقبلة. ويمكن لاتجاهات النمو الاقتصادي المنخفض وغير المنشئ للعمالة، وانتشار التكنولوجيات الموفرة لليد العاملة، تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويمكن لبعض بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة أن تتيح فرصة هامة للتفكير في تلك المسائل ودعم تنفيذ الدول الأعضاء لالتزامات عام ٢٠١٥.

١١٤ - وتابع قائلا إن دراسات منظمة العمل الدولية تُظهر أن الاقتصاد الخفيض الكربون يوفر فرص عمل كثيرة وأن فرص العمل الناجمة عن التحول إلى الطاقة النظيفة وأنماط الإنتاج الأكثر استدامة يمكن أن تعوّض فقدان الوظائف في القطاعات الكثيفة الانبعاثات. ويمكن لحسن إدارة التحول إلى الاقتصادات المستدامة بيئيا واجتماعيا أن يشكل دافعا قويا لإيجاد فرص العمل، والارتقاء الوظيفي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر. وفي ظل وجود ٢٠٠ مليون شخص من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم وضرورة إدماج أكثر من ٦٠٠ مليون شخص في القوة العاملة خلال السنوات الثلاثين القادمة، يجب تحديد العمالة الكاملة باعتبارها هدفا من أهداف الاقتصاد الكلي.

١١٥ - واسترسل قائلا إن منظمة العمل الدولية تتطلع إلى مناقشة نتائج عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، مع التركيز على موضوع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، ومتابعته. ويُعَدُّ توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع معلما رئيسيا في تلك العملية.

١١٦ - وتابع قائلا إن خطة عام ٢٠٣٠ تُقيم صلة وثيقة بين العمل اللائق والهجرة. فيجب احترام حقوق العمل، وينبغي للبلدان أن تنظر في فتح أسواق العمل أمام اللاجئين. وأضاف أن الهجرة تعود بفوائد كبرى على البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء.

١١٧ - **السيدة كاربنتير** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قالت إن الاتجاهات الاقتصادية الراهنة تهدد عملية إدماج خطة عام ٢٠٣٠ من الناحية الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار والدَين. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تدار تلك المجالات إدارة حسنة. وقد ساعدت فوائد العولمة وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي الكثير من البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

١١٨ - ومضت قائلة إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تُستخدم لتحويل مسار الاقتصاد العالمي. ويجب استخدام كل من المعارف والأدوات والأموال لدعم التنفيذ، ولا سيما لصالح أقل الدول نموا، والدول الأفريقية والدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وهذا هو السبيل الوحيد لوقف تصاعد النزعة الحمائية والانعزالية واستعادة الثقة في الاقتصاد العالمي وإعادة إرساء العولمة كمحرك للازدهار الشامل للجميع.

١١٩ - وأضافت قائلة إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع عشر (الأونكتاد ١٤) عززت موقع الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية بطريقة متكاملة، كما أعادت مواءمة ركائز الأونكتاد الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية للتأكد من أن هذه الركائز معا تضع العولمة في خدمة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقالت إن الأونكتاد أنشأ الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتجارة والقدرة الإنتاجية ليسهّل على الجهات المانحة تكملة التعاون التقني للأونكتاد وشركائه

الـ ١٥ ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويشرع أيضا في إقامة شراكات أعمق وأكثر شمولا، من قبيل مبادرة ''التجارة الإلكترونية لصالح الجميع'' التي تم اتخاذها مؤخرا، والتي جمعت ١٥ منظمة دولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية، وثلاثة مانحين من الدول الأعضاء، و ٢٢ جهة فاعلة في القطاع الخاص. وقد عيّن الأمين العام للأونكتاد لتوه السيد جاك ما، الرئيس التنفيذي لـ ''مجموعة علي بابا'' ومؤسِّسها، مستشارا خاصا للأونكتاد معنيا بمباشرة الشباب للأعمال الحرة والمشروعات الصغيرة. واختتمت كلامها قائلة إن الشباب وأصحاب المشاريع هم من بين أهم الجهات الفاعلة التي يُعَدُّ إشراكها ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:١٥.